ظاهرة الغش في الامتحانات

ما أن يوشك العام الدراسي على الانتهاء إلا وتبدأ حالات من التهيؤ والترقب تتملك الطلاب والطالبات في مدارسنا لمواجهة شبح الامتحان القادم في عموم منازل الطلاب والطالبات، وتعلن حالة الطوارئ والاستنفار القصوى وتكون النتيجة أن الطالب المستهدف من هذا الامتحان نجاحاً ورسوباً قد أصبح فريسة القلق والخوف والاضطراب النفسي، والمعلم بدوره يحرص على أن يكون النجاح هدفه في مهمته التي تحمل أعباءها على مدى العام الدراسي المنصرم، خاصة حينما يعلم أن طلابه قد تحصلوا على أعلى الدرجات! والأسرة كذلك يهمها أكثر أن ترى أولادها في نفس المستوى وتخشى الصدمة في حالة حصول العكس، والمدرسة أيضاً لا تعيش خارج دائرة هذه الهموم فهي تسعى بشتى السبل لكي تثبت وجودها القوي بين المدارس، ولذلك فهي تعمل بكل دأب على أن ينجح أكبر عدد من طلابها ومن هذا المنطلق لمفهوم طبيعة الامتحانات السائدة في مدارسنا يتضح للجميع بأن هذه الامتحانات قد غدت تشكل قضية اجتماعية خطيرة تشغل الباحثين وعلماء النفس التربوي ومنذ القدم وهم يضعون في عقولهم هذا السؤال : «هل يمكن الاستغناء عن هذا الامتحات بأسلوبه التقليدي، وإلى أي مدى هو ضروري في تقويم مستوى

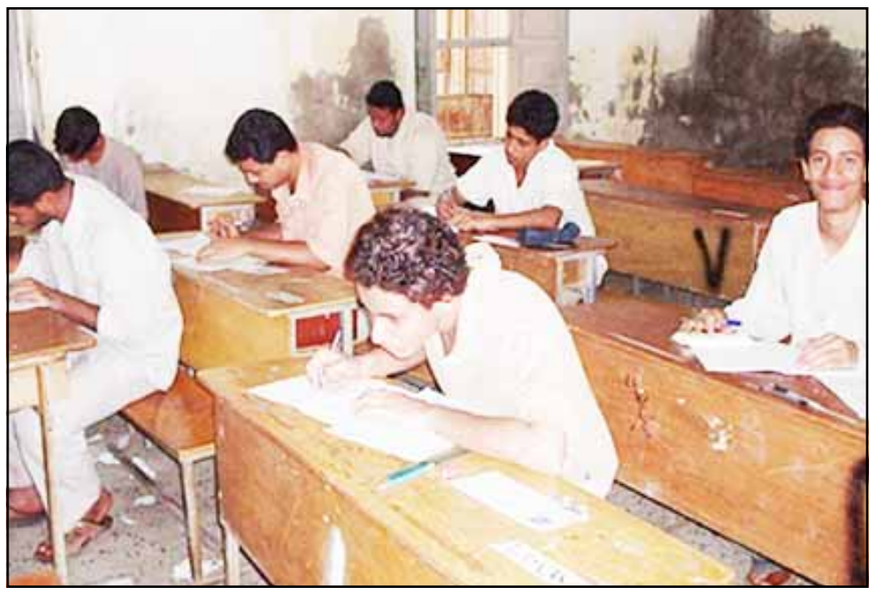

أحمد راجح سعيد

هذا التحليل قدمه المربي القدير والمحاضر اليمني الجامعي د. علوي عبدالله طاهر في كتابه الموسوعي «قضايا تربوية، مشكلات وحلول». والحقيقة التي لا غبار حولها هي أن الأستاذ د. علوي كان محقاً في تحليله الموضوعي حول هذه الامتحانات وما يترتب عنها من تداعيات خطيرة على نفسيات طلابنا ومستقبل حياتهم العملية، مستنداً إلى حيثيات ووقائع حية من الميدان..

فلقد عمل مدرساً ،موجهاً تربوياً ثم محاضراً في مادة اللغة العربية بكلية التربية العليا، إضافة إلى العديد من البحوث والدراسات التي ألفها في مجالات تربوية عديدة.. وباعتقادي الشخصي فإن الفترة الزمنية التي كان قد أصدر فيها كتابه سالف الذكر لم تتح له فرصة التطرق إلى هذه القضية بالقوة نفسها وفي صدارتها ظاهرة الغش في الامتحان والتي أصبحت في عهدنا الراهن انعكاساً حقيقياً للتداعيات الحاصلة ومن ضمنها أن الكثير ما زال ينظر على أنها المقياس الأمثل لنجاح الطالب وفشله، وربما لأن ظاهرة الغش حينئذ لم تكن تتصدر قائمة المشاكل التربوية والتعليمية كما هي واضحة في الوقت الحاضر، وللتأكد من هذا الاعتقاد كان عليَّ أن اضعه بصيغة سؤال وأوجهه إلى أستاذنا القدير علوي عبدالله طاهر في أحد اللقاءات الذي جمعني به لعلي أعرف من خلاله كيف أصبح ينظر إلى ظاهرة الغش في الامتحانات وذلك من واقع تجربته الطويلة في سلك التربية والتعليم العالي فأجاب بصراحته المعهودة :« الغش يا صديقي أصبح واقعاً معاشاً في مدارسنا يتسلح به الطالب إذا ما أحس أنه بحاجة ماسة إليه، خاصة بعد أن غدا الامتحان غاية وليس وسيلة لمعرفة مستواه العقلي والمعرفي! كما أن الامتحان بمفهومه التقليدي الحالي لا يعني إلا ما يحفظه الطالب وما تترسخ في ذاكرته من معلومات، ومع ذلك فإن هذا القياس حتى في المعلومات غير دقيق ولا يمكن الاعتماد عليه لاختلاف معدي الأسئلة ومقدري الدرجات في أذواقهم وميولهم وحالاتهم النفسية.. والغش يا صديقي ليس مقصوراً على طلاب التعليم العام وإنما أصبح يطال طلاب الجامعة بجميع تخصصاتهم، ولعلي لا أخفيك سراً إذا قلت لك أني قد شاهدت هذه الظاهرة بأم عيني في كلية التربية العليا، وتحديداً حينما كنت مكلفاً بمراقبة إحدى قاعات الامتحانات وفي مادة اللغة العربية، وأثناء وجودي في هذه القاعة كما هي عادة المراقبين وقع نظري على إحدى الطالبات (الملثمات) تزاول الغش فضبطتها بهدوء محذراً إياها من التكرار، غير أنها تمادت في الأمر ففكرت بطريقة أخرى تخفظ لها حياءها أي ألا ازجرها أمام زميلاتها الطلاب الممتحنين وأسدي لها نصحاً من خلال الأبيات الشعرية التي خطرت في بالي من وحي اللحظة ومقدماً لها في وريقة صغيرة قائلاً لها :-

أزرقاء اليمامة لا تغشي
فليس الغش محمود العواقب
تريدين درجات من غير حق
بلا تعب لكي تصلي لأعلى المراتب
بالغش وحده نرتقي
لا بالأمانة يا مراقب
سنغش رغم انوفنا
وانوفكم فالغش واجب
قل للرقيب وللمراقب ماذا
دهاك.. ياأخا المتاعب
أتعبت نفسك في الذهاب
وفي المجيئ كالمحارب

صدقني يا عزيزي أن هذا واقع وليس تجنياً، ومن المؤسف والمحزن معاً أن مثل هؤلاء الطلاب سيغدون بعد أن يكملوا تعليمهم معلمين وقدوة لغيرهم فما بالك بالطالب نفسه الذي تعد طبيعة إعداده مرآة عاكسة لسلوك المعلم، فالغش في الامتحانات أصبح مشكلة اجتماعية خطيرة ولذلك يجب معالجتها من قبل كافة الأطراف المعنية بعمليتي التربية والتعليم، بما في ذلك الآباء

الهجرة 3-2

وتشير الحقائق إلى أن عدد المقيمين في الدول الأجنبية كان أعلى مما تفصح عنه هذه الأرقام، وذلك لأن الهجرة المؤقتة على وجه الخصوص لا قدرة للأساليب الإحصائية، السائدة، على رصدها بنحو دقيق. ويبلغ عدد الأجانب المقيمين بشكل رسمي في دول الاتحاد الأوربي الموسع، أي الذي صار يضم العديد من دول أوروبا الشرقية، ما يقرب من ٢٢ مليون نسمة (علماً بأن هذا الرقم لا يشتمل على أولئك الأجانب المولودين في دولة أجنبية لكنهم حصلوا على جنسية إحدى دول الاتحاد بعد نزوحهم إليها).

وليس ثمة شك في أن هذا الرقم لا يوضح الحقيقة بالكامل، فإلى جانب هؤلاء المقيمين بنحو شرعي، هناك ملايين عديدة من المهاجرين تقيم في دول الاتحاد بصورة "غير شرعية". ومن الأهمية بمكان الإشارة هاهنا إلى أن ٦ ملايين، أي ما يقرب من ربع عدد الأجانب المقيمين في الاتحاد الأوربي بنحو شرعي، هم من مواطني إحدى دول الاتحاد الأوربي الأخرى.

هذا في حين تتراوح نسبة المهاجرين سنوياً من إحدى دول الاتحاد الأوربي أو من دول المنطقة الأوربية للتجارة الحرة إلى دولة أخرى من دول الاتحاد أو المنطقة الأوربية المذكورة آنفاً ما بين ٥٠ بالمائة (بالنسبة لبلجيكا وسويسرا) و٣٠ بالمائة (بالنسبة لإسبانيا) وما يقرب من ٢٠ بالمائة (بالنسبة للنمسا وألمانيا وهولندا) وحوالي ١٠ بالمائة (بالنسبة للبرتغال وفنلندا)؛ ومنذ عام ١٩٨٠ باتت كل من ألمانيا وبريطانيا وإيطاليا وفرنسا والبرتغال وإسبانيا واليونان وسويسرا تسجل، نسبياً، أعلى معدلات للنمو.

وأمست كل من أيرلندا وفنلندا وجمهورية التشيك دولاً جديدة في مسرح الهجرة. وبنحو رئيسي يأتي المهاجرون إما من دول الجوار المباشر أو من المستعمرات سابقاً أو من الدول المتسمة بتوافرها على الأيدي العاملة الفائضة عن الحاجة أو من بعض الدول الأوروبية ذات الرفاهية الاقتصادية المتدنية نسبياً.

ولعل علاقات الهجرة القائمة بين ألمانيا وبولندا، وبين بلجيكا وهولندا، وبين هولندا وبريطانيا، وبين إيطاليا وألبانيا، وبين إسبانيا والمغرب، وبين فنلندا وروسيا، وبين بريطانيا والهند وأخيراً وليس آخراً بين البرتغال وأنغولا خير مثال على علاقات الهجرة الثنائية القائمة بين هذا البلد وذاك. ومنذ أواخر ثمانينات القرن العشرين بات المهاجرون يأتون من دول ما كان المرء العادي في أوروبا قد رأى مواطنيها من قبل، أعني مهاجرين قادمين من مولدافيا وسري لانكا وأفغانستان والعراق وسيراليون والأكوادور والصين.

وما هذا إلا الحصيلة التي أفرزها الفرار من الجور وعمليات التشريد والتهجير، وسقوط الستار الحديدي في أوروبا الشرقية وأخيراً وليس آخراً التصدعات الاجتماعية التي عمت الكثير من بلدان العالم بفعل تطبيقها السياسات الليبرالية المحدثة. ومن حين لآخر يطلق البعض على حركة التنقل هذه مصطلح "الهجرة الجديدة".

والجدير بالذكر هو أن غالبية المتنقلين عبر الحدود الدولية يأتون من تركيا والمغرب والجزائر، ومن إيطاليا والبرتغال وألمانيا أيضاً. إلا أن بريطانيا وهولندا والدانمارك تعتبر من جملة البلدان التي يهاجر الكثير من سكانها. وفي حين يقطن ٤٠٧ مليون إسباني في العالم الأجنبي، يقيم في إسبانيا نفسها أجانب يتراوح عددهم ما بين مليون ومليونين.

وإذا كان ما يزيد على ثلاثة مليون تركي يقيمون في بلدان أجنبية، تأوي تركيا ذاتها مهاجرين يزيد عددهم على المليون. يتبين لنا من هذه الوقائع أن الدول المهمة، من حيث عدد المهاجرين إليها، قد أمست، في كثير من الحالات، دولاً مهمة من حيث عدد المهاجرين منها أيضاً؛ والعكس بالعكس صحيح أيضاً طبعاً.

لقد نشأت أسواق للعمل عالمية الأبعاد وذات بنية تحتية خاصة بها؛ فهذه الأسواق لا تتوافر، فقط، على مكاتب للسمسرة بقوى العمل، بل تستخدم أيضاً شبكة الإنترنت بغية التوسط بين الطلب والعرض الخاصين، على سبيل المثال لا الحصر، بخبراء تكنولوجيا المعلومات وبالممرضات المؤهلات للعناية بالمرضى والمقعدين والعجزة وبقوى العمل القادرة على الخدمة في الأعمال المنزلية.

وأوروبا جزء من سوق العمل هذه، فمن خلالها تحصل أوروبا على ممرضات قادمات من جنوب أفريقيا وعاملات في المنازل جئن من الفلبين وعلى مبرمجي برامج الكمبيوتر الهنود. والملاحظ هو أن الهجرة المؤقتة لأغراض العمل، أعني، على سبيل المثال، هجرة الأيدي العاملة الراغبة في العمل على مدار موسم معين، قد صارت، منذ نهاية تسعينات القرن العشرين، في تزايد مستمر في العديد من الدول الأوربية (وفي ألمانيا وبريطانيا وإيطاليا وسويسرا وإسبانيا على وجه الخصوص).

ففي عام ٢٠٠١ بلغ عدد هؤلاء العاملين ما يقرب من ٧٠٠ ألف. وأمسى بعض الباحثين والمؤلفين يتحدث، في هذا السياق، عن "العمال الضيوف الجدد" في إشارة منهم إلى العمال الذين جاءوا إلى أوروبا في سبعينات القرن العشرين. وبرغم انضمام بعض بلدان أوروبا الشرقية إلى حظيرة الاتحاد الأوربي، لم تتدلع حركة تنقل كبيرة حتى هذا الحين. فعلى سبيل المثال لم يزد عدد الأوربيين الشرقيين الداخلين إلى بريطانيا، هذه الدولة التي تعتبر هي وايرلندا الدولتين الوحيدتين في الاتحاد الأوروبي اللتين لا وجود فيهما لأي عقبات تحد من حرية انتقال (مواطني دول أوروبا الشرقية إليهما، المترجم)، على حوالي ١٢٠ ألف مواطن فقط.

وحدث هذا بالرغم من أن بريطانيا كانت سترحب بهم بناء على حاجتها الماسة لقوى العمل. ويبلغ عدد الطلبة الأجانب الذين يدرسون في أوروبا حوالي ٨٣٤ ألف (بما في ذلك أولئك الطلبة من الأصول الأجنبية الذين استوطنوا في ألمانيا)؛ علماً بأن ما يقرب من نصف الطلبة الذين يدرسون في أوروبا هم من مواطني إحدى الدول الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون الدولي.

ويعيش ويعمل في أوروبا ما بين ٤٠٥ مليون و ٧٠٥ مليون مهاجر بصورة غير شرعية. إلا أن كثيراً من هؤلاء يعملون في المواسم أو يتنقلون ذهاباً وإياباً عبر الحدود الدولية. وعمليات الطرد والإبعاد، التي هي صيغة من صيغ الهجرة الإجبارية عملياً، ليست سوى الوجه الآخر للهجرة غير الشرعية.

ويُقدر عدد الأفراد الذين يتم طردهم من دول الاتحاد الأوربي سنوياً بحوالي ٤٠٠ ألف؛ وكانت ألمانيا بمفردها قد طردت منذ عام ١٩٩٠ ما يزيد على ٨٠٠ ألف فرد. بناء على هذا كله فمن المحتمل جداً أن يتفوق، بنحو جوهري، عدد أولئك الذين تضطرهم عمليات الطرد والإبعاد الإجبارية على الرحيل بصورة "اختيارية" على عدد المبعدين.

ومهما كان الحال، فبالنسبة لأوروبا أيضاً يمكن القول: الهجرة لا تعني الهجرة من دولة إلى أخرى فقط، ولا الهجرة من إقليم إلى إقليم آخر فحسب، بل هي تعني أيضاً، وفي كثير من الحالات، مد الجسور بين هذه الدول والأقاليم أيضاً؛ كأن تمد جسراً بين منطقة الرور في ألمانيا وزونغولداك (Zonguldak) في تركيا، بين براتو (Prato) في الهند وزيهجيانغ (Zhejiang) في الصين، بين بريدفورد في بريطانيا وميربور في الهند. فروتردام وبرشلونه، وبراغ واستنبول، إن هذه المدن أمست حظائر متنامية ومراكز تأوي ثقافات العالم المختلفة؛ وليس ثمة شك في أن المرء لن يفلح في تفسير النمو الاقتصادي العظيم الذي تمر به لندن حالياً، فيما لو تجاهل أن ٤٥ بالمائة من سكانها هم من المهاجرين.

وبالنسبة لألمانيا فإن من المتوقع أن يصل عدد الأفراد المتنقلين محلياً أو عبر الحدود الدولية في العشر سنوات القادمة إلى ما يقرب من ٤٠ مليون فرد، أو ما يعادل ٥٠ بالمائة من حجم السكان؛ أما بالنسبة لبريطانيا فإن التوقعات تشير إلى أن هذه النسبة ستبلغ ١٠ بالمائة. من ناحية أخرى هناك دولة مشاركة في الاتحاد الأوربي لا يزيد عدد القاطنين فيها على ١٠٦ بالمائة من مجمل سكان الاتحاد.

ومهما كان الحال، الحقيقة البينة هي أن المواطنين الأوربيين كثيري التنقل والسياحة في أصقاع المعمورة، وتبقى هذه الحقيقة قائمة حتى وإن أكدنا على أن هؤلاء المواطنين لا يحبذون عادة الانتقال من مدينة أو دولة إلى مدينة أو دولة أخرى في داخل الاتحاد الأوربي.

إلا أن تشبث مواطني الاتحاد الأوربي بمواصلة السكنى بمكان إقامتهم في داخل الاتحاد الأوربي، يتم تعويضه من خلال الهجرة الدولية في الواقع. من ناحية أخرى جرت العادة على الاعتقاد بأن المهاجرين هم من الشباب الذكور أصلاً.

إلا أن الحالة تغيرت في الآونة الأخيرة تغيراً ملحوظاً، فقد صار المرء يتحدث عن "الهجرة النسائية". ويعود الارتفاع الحاصل في عدد النساء المهاجرات إلى نمو الطلب على المهن التي تؤديها النساء عادة، أعني العمل لدى العائلات أو في مجال التمريض والعناية بالمقعدين والعجزة.

وكيفما اتفق فإن الوقائع التاريخية تشهد على أن الهجرة النسوية ليست ظاهرةً جديدةً. إن هجرة الأيدي العاملة عقب الحرب العالمية الثانية هي التي ولدت الاعتقاد بأن الهجرة النسائية ظاهرة جديدة؛ فهذه الأيدي العاملة كانت من جنس الذكور في أغلب الحالات. إلا أن الأمر الذي تتعين ملاحظته هو أن هذه الهجرة الرجالية كانت حالة استثنائية وليس قاعدة عامة تسري على كل الحقب والأزمنة.

كما لا يجوز الاعتقاد بأن الشباب فقط هم الذين يهاجرون. فعدد أولئك الذين تهفو قلوبهم للإقامة في العالم الأجنبي بعد بلوغهم سن التقاعد والإحالة على المعاش في تزايد مستمر. فعدد الأوربيين الشماليين القاطنين في إسبانيا صار يقدر بمئات الآلاف. كما غدت تركيا ومالطا وقبرص هدفاً يصبو إليه المحالون على المعاش والمهاجرون الراغبون بالتمتع بأشعة الشمس.

ومع أن الدراسات الخاصة بالآثار الاقتصادية الناجمة عن الهجرة لا تزال ضئيلة العدد، إلا أن هذه الدراسات استطاعت، مع هذا، التأكيد على أن الهجرة تولد النمو وتعزز الصناعة والتجارة والمهن الحرفية. فعدد فرص العمل التي تخلقها الهجرة يفوق النمو الحاصل في عدد الأيدي العاملة.

الهجرة وردود الفعل السياسية عليها

لقد غير التكامل الأوربي خصائص الهجرة بنحو شديد، فبعض من الهجرة الدولية، أي الهجرة من دولة إلى دولة أخرى، صار تنقلاً داخلياً في إطار نظام سياسي موحد، أعني الاتحاد الأوربي. فتلك الملايين من الناس، التي جاءت، من بولونيا وليتوانيا على سبيل المثال، وكانت حتى الفاتح من أيار/مايو من عام ٢٠٠٤ أجانب مقيمين إقامة غير شرعية، ستصبح، بدءاً من عام ٢٠١١ على أدنى تقدير، من جملة مواطني الاتحاد الأوروبي.

ويزيح تحول العلاقة البينية السائدة بين الدول الستار عن ماهية التوترات الممكن نشوبها حينما لا تتطابق مناطق الهجرة مع المناطق السياسية. إن توسع الاتحاد الأوربي من جراء انضمام بعض بلدان أوروبا الشرقية إليه قد أنهى بعضاً من سوء التنسيق وعدم التناسب. إلا أن هذه الحقيقة لا يجوز أن تحجب عنا حقيقة مفادها أن مناطق الهجرة إلى أوروبا أبعد مدى، فهي تمتد من روسيا والقوقاز وتصل، مروراً بالشرق الأوسط وحوض البحر المتوسط، إلى المغرب.

ولا ريب في أن هذا التباين والتنوع الشديد سيواصل فرز نتائج عرقية وخيمة الأبعاد، نتائج من قبيل التمييز في معاملة أولئك المنتمين إلى النظام السياسي (أي الاتحاد الأوربي، المترجم) مقارنة بأولئك الذين لا ينتمون إلى النظام السياسي المعني. وليس ثمة شك في أن التمييز بين المهاجرين المرغوب بهم والمهاجرين غير المرغوب بهم انطلاقاً من معايير عرقية واقتصادية لا يقل ريبة عن التمييز بين الأفراد المهاجرين انطلاقاً من مدى انتمائهم أو عدم انتمائهم إلى النظام السياسي.

أضف إلى هذا أن التكامل العالمي على وجه الخصوص قد أمسى ينطوي على تناقض بين. فتحرير انتقال المال والبضائع والمعلومات من القيود يتزامن مع وجود قيود صارمة على حرية تنقل الأفراد بين الدول. فاقتداءً بالتدابير المتخذة من قبل "نادي الأغنياء"، أعني مجموعة الدول المنضوية تحت راية منظمة التنمية والتعاون الدولي، أخذ يتبلور نظام رقابة متطور ومتعدد الجوانب حول أوروبا يراد منه حمايتها من دخول المهاجرين غير المرغوب بهم إليها؛ إنه نظام رقابة مخصص لأوروبا ومفصل بناء على حاجتها في المقام الأول.

فهذا النظام القائم على اتفاقيات تجارية وسياسات تنموية واتفاقيات لإعادة المهاجرين غير المرغوب بهم إلى أوطانهم الأم، يتسع ليمد ذراعيه إلى هونج كونج والقوقاز والشرق الأوسط وغرب أفريقيا.

ولعل المخيمات التي مولها الاتحاد الأوربي أو يخطط لإنشائها من أوكرانيا وحتى ليبيا بغية حصر المهاجرين فيها وشل حركة تنقلهم خير مثال على صرامة وفاعلية نظام الرقابة هذا. إلا أن هذه التدابير لم تؤد إلى تراجع عمليات الهجرة، بل هي أدت، منذ ثمانينات القرن العشرين، إلى تزايد إسباغ اللاشرعية على عمليات الهجرة.

وهكذا دفع آلاف من بني البشر حياتهم ثمناً تقاضته منهم القيود والمعوقات المتخذة حديثاً للحيلولة دون وصولهم إلى أوروبا. وتحت مسميات من قبيل "إدارة الهجرة وتنظيمها" صار المرء يناقش حالياً التناقضات الصارخة القائمة بين المتطلبات الاقتصادية والظروف السياسية والتطلعات الإنسانية. فالبعض يريد من سياسة "إدارة الهجرة وتنظيمها" أن تكون أداة مبطنة لفرض المزيد من القيود ولتطبيق أساليب انتقائية أفضل؛ وهناك آخرون يريدون من سياسة إدارة الهجرة أن تكون محاولة لحل التناقضات السائدة بين العناصر الثلاثة المذكورة آنفاً ووسيلة لانتهاج سياسة هجرة مستديمة تراعي تطلعات كل الأطراف.

ومهما كان الحال، فالملاحظ هو أن كل الدول الأوربية تقريباً – وألمانيا هي الحالة الاستثنائية هاهنا – قد أضفت الشرعية على المقيمين فيها بصورة غير شرعية واتخذت التدابير لدخول المهاجرين إليها عبر قنوات شرعية.

من ناحية أخرى نجم عن القيود على الهجرة والبطالة السائدتين في شمال (أوروبا، المترجم)، والنمو الاقتصادي والرقابة الحكومية الهينة في جنوب أوروبا، تحول، ملحوظ إلى حد ما، في الاتجاهات التي تسلكها الهجرة وفي عدم تركزها على دول قليلة العدد؛ فالمهاجرون صاروا يتوزعون على بلدان أكثر عدداً.

ولن نبالغ كثيراً إذا قلنا أن ثمة منافسة شديدة بين الدول لاستقطاب "أرقى العقول والتخصصات"، أعني أن بعض هذه الدول صار يتطلع إلى استقطاب خبراء تكنولوجيا المعلومات، والمتدربات على العناية بالعجزة والمقعدين والمتخصصين بالمهن الطبية وما سوى ذلك من خبراء تحتاجهم هذه الدول.

ويرسل المسرح السياسي إشارات مختلفة، لا بل ومتناقضة في أكثر الأحيان. فانطلاقاً من إمكانيات النمو المتاحة تتطلع بعض الدول، كبريطانيا وإسبانيا في المقام الأول، إلى هجرة متزايدة.

أما في فرنسا فإن التبرير المستخدم ينطلق، من حين لآخر، من ارتفاع نسبة الشيوخ في الهرم السكاني ومن تراجع عدد السكان، مؤكداً على أن مواجهة هذا كله يتطلب المزيد من الهجرة. لكن هناك دولاً أخرى، من قبيل الدانمارك وهولندا، تحاول بكل جهدها الحيلولة دون الهجرة.

أما ألمانيا فهي تستخدم، منذ كثير من السنين، خطاباً معادياً للهجرة، وإن كانت تسجل، في ذات الوقت، أعلى معدلات للهجرة. وكيفما اتفق، فإن دولاً ضئيلة العدد فقط استطاعت حتى الآن أن تجد الحل الناجع للتناقضات القائمة بين السماح بالهجرة لأسباب اقتصادية وديموغرافية، أي سكانية، والحيلولة دون الهجرة لأسباب تتأتى من التعريف النظري لماهية الدولة وتنبع من المشاعر القومية أو العرقية.

وتتطلع ألمانيا إلى هجرة ذات خصائص عرقية معينة: إلى المهاجرين من ذوي الأصول العرقية الألمانية النازحين إليها من أوروبا الشرقية (Aussiedler). أما إسبانيا فإنها تنظر بعين العطف على المهاجرين القادمين إليها من مستعمراتها السابقة (أمريكا الجنوبية)؛ وتسوغ بريطانيا الهجرة من خلال المنطق الاقتصادي.

وتكاد أن تجمع كافة الدول الأوربية على انتهاج حزمة مختلطة تضم احتواء هجرة اللاجئين ومكافحة الهجرة غير الشرعية وتوسيع رقعة الهجرة الشرعية، خاصة حينما ترتبط هذه الهجرة بإقامة مؤقتة لأغراض العمل وكسب القوت؛ وتضع كثير من الدول العقبات دون منح الإقامة الدائمة ودون التحاق أفراد الأسرة بمعيلها المقيم في البلد المعني. فالمرء بات يرى في استيطان ما يسمى "بالعمال الضيوف" في سبعينات القرن العشرين حدثاً سلبياً لا يجوز تكراره.

ومن وجهة النظر القانونية ثمة ثلاث مجموعات من المهاجرين ينبغي التمييز بينها: طليعة المثقفين والخبراء الذين يكادون ألا يواجهوا أية عقبات تذكر أو إجحاف اجتماعي ملموس، وجمهور العمال الذين يؤدون أعمالاً موسمية في أغلب الحالات (علماً بأن حقوقهم محدودة بنحو شديد وشروط عملهم سيئة بنحو واضح وملموس وأنهم غالباً ما يعانون من وطأة البطالة ومن سوء ظروفهم السكنية والمعيشية)، وأخيراً وليس آخراً هناك مجموعة المهاجرين الذين تحتاجهم سوق العمل، لكنهم، مع هذا، يُعاملون، سياسياً، كمجموعة إقامتها "غير شرعية" وبالتالي فإنهم لا يتمتعون بأية حقوق.

من هنا لا عجب أن يغض المرء الطرف حتى عن الحقوق المعترف لهم بها؛ فألمانيا وبريطانيا على سبيل المثال يطبقان بنحو محدود فقط أحكام "وثيقة الأمم المتحدة لحقوق الأطفال" على أطفال المهاجرين. أضف إلى هذا أنه ليست هناك دولة واحدة من دول أوروبا الغربية قد وقعت لحد الآن على "وثيقة الأمم المتحدة لحماية حقوق المهاجرين وعائلاتهم". بهذا، فمع أن الهجرة قد غدت واقعاً اجتماعياً بيناً للعيان، إلا أنه يكاد ألا يوجد أي تعامل سياسي منصف مع المهاجرين.

تدفق الفقراء إلى أوربا

يدعو روبرت نويدك، مؤسس منظمة كاب أنامور الإغاثية الألمانية، الأوربيين إلى التعامل مع مسألة المهاجرين غير الشرعيين إلى أوربا بمسؤولية أكبر ويحثهم على التعاون مع بعض الدول الإفريقية.

المفتتح

شبابنا والحركة التطوعية

ثقافة التطوع موجودة على مستوى بلدان العالم المتقدمة والمتخلفة، وهي حركة شبابية تقدم طاقاتها ومعارفها لخدمة المجتمعات الداخلية والخارجية، وتستمر طاقات الشباب في مشاريع اقتصادية وخدماتية وإنسانية، وهناك من يتقن استغلال طاقة الشباب واستثمارها لإنجاح العديد من المهام التي تتطلبه أيادي تطوعية.

ويندر أن نرى في بلادنا حركة للتطوع الاقتصادي أو الإنساني، فالشباب في حركة سكون، وطاقاتهم معطلة، مشتتين في تفكيرهم حيث لا يوجد حتى الآن من يقوم بتوجيه تلك الطاقات لاستثمارها في أعمال مفيدة ومريحة للتطوع والنمو والتقدم.

لقد زادت معدلات البطالة في بلادنا، ورغم ذلك لا تجد من يود تحريك هذه المعدلات بحيث يحد من تنامي البطالة التي تصيب الشباب بالإحباطات، بل لم يجد من يفتح هذه الطاقات لأعمال جديدة تطوعية يستفيد منها الشباب، ويستفيد أيضاً منها البلد وكذا المشروع المحدد الذي ينفذ بطاقات شبابية متطوعة.

لكن حركة التطوع هذه تحتاج إلى تأهيل وتدريب مستمر، بحيث توجه تلك المؤهلات لصالح القيام بأعمال تطوعية، ويكون المتطوعون من الشباب ذوي المستويات العالية تتقن الأعمال وتنفذها بدقة متناهية.

فكم حالات وجدت في اليمن، وكم نكبات حصلت فيها أكانت بسبب الأمطار أو السيول أو انزلاقات التربة، وراح ضحيتها العديد من الأنفس البريئة.. ولم نشهد إزاء هذه النكبات الطبيعية من يقوم بتحريك التطوع لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من الأرواح، بل وأيضاً بناء ما تم تهديمه من منازل أو سدود.. إلخ!! وعلى سبيل المثال لقد هدمت الأمطار منازل لحج الطبنية.. ولا يزال أهلها ممن تضرروا من تلك الأمطار نزيلي الخيام المؤقتة، ولم تجر أي محاولة تطوعية لبناء منازلهم المهدمة.. وكذا الأمر في كثير من النواحي اليمنية التي يكتفي بأن يسكن المتضرر في خيام، ولا يتم بعدها حل مشكلته السكنية.

ويمكن دعوة شبابنا اليمني ليس للتطوع فقط في بلادهم، بل أيضاً يمكن إرساله إلى مختلف البلدان الطالبة لهذا التطوع من جراء الحروب أو الكوارث الطبيعية، وهنا يكون التطوع بخلاف ما يقوم به الهلال الأحمر اليمني أو الصليب الأحمر الدولي، فهذه منظمات إنسانية تلاقي دعماً عند تقديم هذه الخدمات.

لكن حركة التطوع يجب أن تنشأ ذاتية لغرض استثمار طاقات الشباب وتوجيهها الوجهة الحسنة لحل مشكلات البطالة، وتحسين نوع ما من دخل الشباب الرمزي مقابل استثمار طاقاتهم الشابة..

وبهذا لابد من تحريك هذه الطاقات التي حجبت البطالة الرؤية حول امكانياتهم الكبيرة وسواعدهم وعقولهم الذين يعتد بهم ويفاخر بها عند كل منجز اقتصادي أو خدماتي أو إنساني.

عياش علي محمد

وزير التربية ومحافظ أب يكرمان اوائل المحافظة في التعليم الأساسي

أب / سبأ

قال الدكتور عبد السلام الجوفي وزير التربية والتعليم أن الوزارة ستعمل في الأسبوع الأخير من شهر سبتمبر القادم على تنفذ الدورات التاهيلية لأكثر من ٢٥ ألف معلم ومعلمة · وتدريب ٣٠ ألف معلم معلمة في ٢٥٠٠ مدرسة محورية في كل محافظات الجمهورية · مؤكدا جدية الوزارة في أعادة توزيع المعلمين وفق الاحتياج والكفاءة والنوعية كما أكد حرص الوزارة على المضي في تنفيذ إستراتيجية التعليم الأساسي والتعليم الثانوي · وتحسين المستوى المعيشي للمعلم من خلال إضافة بدل طبيعة العمل التي ستعتمد من بداية الشهر القادم وتصرف في يناير من العام القادم · وبمتوسط من ١٠ ١٢ ألف ريال شهريا للمدرس ومن ٧ إلى ١٠ آلاف ريال شهريا للإداري · وأوضح الأخ الوزير · خلال حفل التكريم الذي أقامته محافظة أب الاوائل الطلاب والطالبات في امتحان الشهادة الأساسية بالمحافظة للعام الماضي ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦م وبحضور الأخ على بن على القيسي محافظ المحافظة أن الوزارة تعمل على تشجيع الالتحاق بالمدارس لمواجهة نسبة النمو السكاني التي وصلت ٣٠٢ بالمائة ··مشيرا إلى أن إعفاء الطالبات من الأول إلى التاسع أساسي· والطلاب من الأول إلى الثالث أساسي من الرسوم الدراسية كان بهدف استيعاب كل اكبر عدد ممكن من الأبناء على مستوى الريف والمدينة·

و بحيث لا نصل إلى العام ٢٠١٥ م إلا ونحن نستطيع تجسيده عام التعليم للجميع ·

وهنأ الأخ وزير التربية والتعليم أوائل الطلاب والطالبات في امتحان الشهادة الأساسية · معربا عن الشكر والتقدير للجنة العليا للامتحانات وكافة مدراء مكاتب التربية والتعليم بالمحافظات وكل العاملين في الامتحانات والمصححين وجنود الأمن الذين كان لهم دور كبير في توفير السكينة للطلاب في المراكز الامتحانية وكذلك الإعلاميين الذي غطوا العملية الامتحانية وكان الإخوان أحمد رزق الصرمي مدير عام مكتب التربية والتعليم · وعبد المجيد الدميني مدير الامتحانات قد استعرضا مراحل عملية امتحانات الشهادة الأساسية بالمحافظة والتي تقدم لها ٣١ ألف و٤٣٨ طالب وطالبة حضر منهم ٢٩٢١٧ طالبا غاب منهم ٢٢٢١ طالبا ونجح في الامتحان ٢٣ ألف و٤٦٥ طالبا بنسبة ٨٠ · و رسب ٥٧٥٢ طالبا بنسبة ٢٠ · وفى ختام الحفل الذي تخلله عدد من الفقرات الفنية الهادفة من قبل فرقة المسرح المدرسي بالمحافظة · وطلاب وطالبات مدرسة الثورة بمديرية المشنة قام الأخوان وزير التربية والتعليم ومحافظ محافظة أب بتوزيع الجوائز على الأوائل في الشهادة العامة للتعليم الأساسي بالمحافظة ·

سكنت العيون

تسكنين بطيفك العيون
فكم حلمت بلقياك
وتوقظين جفناً عاشقاً
صحوته في جمال رؤياك
أنت من بالشوق تعلمني
لا أميل لغير هواك
تطلين من بين الحواجز
مثل بدر تحجبين النجوم
حين اراك
فكم نجمة تلوح في الأفق جوارك
لا أراها إلا حين تتوارين في سماك
فمتى تبحرين بسفينة حبك
فوق بحر عواطفي فالقلب مرساك

فيصل منصر

طلاب فلسطين .. المزيج

تعد الجامعات والمدارس -عموماً وفي جميع الأقطار- أرضاً خصبة للعمل الدعوي، أياً كانت الفكرة التي يحملها الداعية، لما تتميز به من مكونات، ولنوعية وطبيعة البشر الذين يتواجدون في هذه البيئة، وتوجه لهم الدعوة، وللظروف والقواعد السائدة

إنها مجتمعات شبابية، يتنوع أفرادها حسب الأصل الفكري الذي انحدروا منه، فبعضهم جاء من خارج هذه المجتمعات مؤدلجًا في الأصل، معتنقًا أفكارًا معينة، ومذهبًا ينتمي إليه، والبعض الآخر عنده الاستعداد، ويبحث عن الفكرة التي يهب لها عقله وروحه، كما أن هذه المجتمعات لا تخلو أيضًا من المحايدين الذين يعتبرون أن الدراسة هي الواجب الأوحد عليهم، والذي يجب ألا يشركوا معه أي عمل دعوي أو سياسي، معتبرين أن تلك الأعمال مكانها الأحزاب، أو أي مكان آخر بعيدًا عن ساحات التعليم، ولكن حتى هذا الصنف الأخير لا يُعدَم من التعاطف مع واحد من تلك التيارات.

فلسطين لها خصوصية

وإن كانت هذه الصورة تكاد تكون سائدة في كل الأقطار، فإنها في فلسطين تكتسب خصوصية تميزها عن غيرها من البلدان، نظرًا لما تتميز به فلسطين من ظروف وأوضاع.

ففي فلسطين نجد أن مجتمع الطلبة ما هو إلا صورة مصغرة للمجتمع الكبير، يموج بكل التيارات والاتجاهات الدينية والسياسية، وقد تتباين الأفكار فيما بينها، إلا أن الوسائل التي يتبعها أصحاب كل فكرة تكاد تتشابه وتتقارب، بالطبع مع وجود وسائل وأنشطة تخص كل فريق على حدة، لا يعتمدها الفريق الآخر لاعتبارات دينية أو فكرية.

كما أن مواجهة المحتل الصهيوني ومقاومته تعد غاية مشتركة تجمع بين تلك التيارات، وتؤلف فيما بينها في كثير من الأحيان، موحدة بين مواقفها إزاء هذه القضية.

تدريب ١١٠ إعلاميا من كوادر القناة التعليمية حول أعداد البرامج

صنعاء/سبأ

بدأت أمس بصنعاء دورة